الثورة البلجيكية لعام 1830 الاسباب والنتائج

م. د. نرجس كريم الخفاجي
Email:narjes-k@utq.edu.iq
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:-

تحفل القارة الاوربية بالعديد من الاحداث السياسية الهامة إبان القرن التاسع عشر, وتأتي الثورة البلجيكية لعام 1830 كواحدة من تلك الاحداث التي القت بضلالها على الواقع الاوربي, للموقع الستراتيجي الهام الذي تشغله الدولة مما جعلها محط انظار وصراع الكثير من الدول, إذ أحتلت لاكثر من مرة, حتى انتهى بها الامر بالاندماج وفق مقررات مؤتمر فيينا عام 1815 مع دولة هولندا, كتعويض للهولنديين عن الخسائر التي لحقت بهم على يد نابليون بونابرت, متناسين الحق العام للشعب البلجيكي, واستمرت عملية الدمج بكل سلبياتها حتى عام 1830, حيث انفجر الوضع في بلجيكا بتأثير ثورة تموز 1830 في فرنسا.

لقد كانت الغاية في البداية من الاضطرابات والمطالبات الجماهرية اصلاح الوضع العام في بلجيكا, ومعاملة السكان على أساس المساواة, وعدم أعتبارهم من الدرجة الثانية بعد الهولنديين, حتى تطور الامر في النهاية ليصل الى حد المطالبة بالاستقلال التام والنهائي عن هولندا, بمعونه خارجية من الدول الاوربية, لاسيما بريطانيا وفرنسا, مما اسفر في النهاية عن حسم الوضع هناك لصالح بلجيكا واعلان استقلالها التام والنهائي عن هولندا وتحييد بلادهم, مع ضمانه دولية بحماية وضمان ذلك الاستقلال والحياد.

Abstract:-

The European continent is marked by many important political events in the nineteenth century. The Belgian revolution in 1830 comes as one of the events that has cast ashadow over the European reality of the important strategic position occupied by the state, which has brought it to the attention and conflict of many countries.

It occupied more than once, until the merger ended in accordance with decisions of the Vienna Conference 1815 with Netherlands, as compensation to the Dutch for the losses suffered by Napoleon Bonaparte forget the general right of all negative aspects even 1830, and continued the process of integration of the situation in Belgium exploded the impact of the 1830 July revolution in Franca.

In the beginning, the aim of the unrest and public demands was to reform the situation in Belgium and treat the population on the basis of equality and not to be considered second-class after the Dutch until it finally developed to the point of the demanding fall final independence from the Netherlands with

foreign aid from the European countries, notably Britain and France, which finally vesulted in the resolution of the situation there in favor of Belgium and declaration of its full and indeperdence from the Nethelands with an international guarantee to protect and guarantee independence and neutrality.

المقدمة:-

شكلت الثورة البلجيكية حدثاً هاماً في تاريخ اوربا, للنتائج التي تحققت من خلالها من جهة, والاهتمام الدولي الذي حظيت به من جهة اخرى, مما جعل منها حدثاً لابد من القاء الضوء عليه في ضوء المستجدات الدولية انذاك.

جاءت الثورة كردة فعل ونتيجة حتميه للثورة الفرنسية التي حدثت في العام ذاته, ولتردي الوضع العام في البلاد في ضوء الاتحاد مع هولندا, فرياح التغيير والتحرر أخذت تؤثر على الوضع الدولي العام, ومن بينهما الوضع داخل بلجيكا, إذ استبشر القوميين والاحرار البلجيكيين خيراً عند سماعهم انباء الثورة الفرنسية, وشكلت بالتالي حافزاً كبيراً للمضي قدماً في محاولة لاقناع الملك الهولندي بأصلاح الاوضاع داخل بلجيكا بما يتلائم مع مكونهم, دون التوغل اكثر في المطالب للحصول على الاستقلال التام, لكن تطور الاحداث الداخلية والخارجية حولت الامر في النهاية الى التأكيد والتشدد بالمطالب, لينتهي الوضع بالحصول على الاستقلال التام في ظل مساندة ودعم دوليين.

هدف الدراسة القاء الضوء على الوضع العام في بلجيكا قبيل اندلاع الثورة ومعرفة ابرز التطورات السياسية الناتجة عن ذلك الوضع, وقد قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة, سلط الاول الضوء على اوضاع بلجيكا قبل اندلاع ثورة 1830, في حين درس المحور الثاني سير عمليات الثورة, اما المبحث الثالث فقد تطرق الى ابرز نتائجها. هذا وقد اعتمدت الدراسة على جملة من المصادر باللغتين الاجنبية والعربية غطت جميع جوانبها, الى جانب الموسوعات للتعريف بابرز شخصيات الدراسة.

أوضاع بلجيكا قبل ثورة عام 1830:-

كانت إحدى مقررات مؤتمر فيينا عام 1815[1] إنشاء مملكة الاراضي المنخفضة[2] التي ضمت بلجيكا واسقفية لييج الى هولندا, إذ وجد سياسيي اوربا بأن إنشاء المملكة سيكون من الامور الهامه للحفاظ على التوازن الدولي[3]. وكان ذلك بناءً على ما جاء في المادة السادسة من وثيقة المؤتمر التي نصت على" تأسيس توازن صحيح للقوى في اوربا, الامر الذي يتطلب ان يتم انشاء هولندا وتكوينها بصورة تجعلها في مركز تستطيع به المحافظة على استقلالها بمواردها الخاصه بها, ويقتضي أن تضم هولندا وتتحد بها أتحاداً ابدياً الاقاليم المحصورة بين البحر الشمالي وحدود فرنسا ونهر الموز"[4].

بناءً عليه تقرر مصير بلجيكا بضمها الى هولندا وفقاً لارادة ممثلي الدول الكبرى المجتمعين في فيينا, دون الالتفات لرأي البلجيكيين, ودون اي تحرك من جانب النمسا التي كانت بلجيكا خاضعه لها مدة من الزمن, فقد كانت تبحث لها عن تعويضات يكون من السهل عليها التعامل معها, على ان تستعيد اراضي كثيراً ما واجهتها متاعب كثيرة لابعادها عن اي خطر خارجي لاسيما من قبل فرنسا[5].

من الواضح ان هولندا كانت سعيدة بعملية الدمج تلك, إذ عمدت الى اعطاء تنازلات كبيرة لبريطانيا بغية مساعدتها في اقناع الحلفاء لاتمام تلك الصفقة, فقد بادرت الى التنازل عن ممتلكاتها في راس الرجاء الصالح وامريكا الجنوبية[6]. حيث بدا جلياً رغبة هولندا في ضم بلجيكا الى املاكها, لما يعود عليها من توسيع رقعتها الجغرافية وزيادة في مواردها الاقتصادية, الذي بدورة سينعكس على امكاناتها لتصبح واحدة من الدول الكبرى التي يحسب لها الف حساب[7].

هذا وقد تعهدت هولندا من جانبها في مؤتمر لندن الذي عقد في 20 حزيران 1814 بتطبيق مواد بروتكول المواد الثماني (Protocol of Eight Articles) الذي عرضه الحلفاء على الامير وليم اورانج, في معرض مناقشاتهم حول عملية الدمج, باعتباره الامير المتمتع بحقوق السيادة العليا[8]. وقد جاءت موافقة الامير على بنود البروتكول في 21 تموز 1814, التي لم تذع للعيان الا بعد مضي عام على وضعها[9]. لخشية الحلفاء والامير من اثارة الجلبة في ذلك الوقت بالذات, لاسيما وان العديد من بنود البروتكول لن تنال قبول الشارع البلجيكي, الذي كان من المتوقع عدم استيعابه لمسألة الدمج, لذلك كان من الضروري انتظار الوقت المناسب للاعلان عن بنود البروتكول.

للتخوف السابق مبرراته وهذا جاء واضحاً عند الاطلاع على بنود البروتكول إذ جاء في المادة الاولى ان الاتحاد بين بلجيكا وهولندا يكون كاملاً ووثيقاً حتى تتألف من البلدين دولة واحدة يكون الحكم فيها وفق القانون الاساسي الجاري العمل به في هولندا, على ان لا يحدث تغيير في ذلك القانون الا بناءً على رغبة البلدين المشتركة, وحسب الظروف التي تنشأ. أما المادة الثانية فقد أكدت على عدم أحداث تغيير في مواد القانون الاساسي التي تكفل حماية العقائد الدينية وما لها من حقوق ومزايا, حمايه متساوية, وتلك التي تضمن حقوق كل مواطن مهما كانت عقائدهم الدينية, في الالتحاق بالوظائف العامة. وفي المادة الثالثة تقرر ان يكون للولايات البلجيكية حق التمثيل بطريقة مناسبة في المجلس النيابي الذي سيعقد جلساته في اوقات السلام بالتناوب مرة في مدينة هولندية, واخرى في مدينة بلجيكية. وجاء في المادة الرابعة انه لما كان سكان الاراضي المنخفضة جميعهم يتمتعون بحقوق دستورية متساوية يتعين ان يكون لهم جميعاً حقوق متساوية في التجارة وغير ذلك من الحقوق التي تجيزها لهم الظروف, دون ان تثار العقبات والعوائق في طريق أحد ليفيد من ذلك الاخرين[10]. في الوقت الذي أعطت المادة الخامسة الولايات والمدن البلجيكية حق التجارة والملاحة في الاراضي الهولندية. لكن المادة السادسة أكدت على ان الديون التي كانت اقترضتها الولايات الهولندية من جانب والولايات البلجيكية من جانب اخر, تقوم الخزنة العامة بتحملها وتأديتها. اما المادة السابعة فقد أكدت على ان الخزانة العامة للدولة الجديدة تولي النفقات اللازمة لبناء الحصون في الحدود وصيانتها, لكون ذلك متعلق بأمن الولايات وسلامة الامة جميعاً, والمحافظة على استقلال الدولة. والامر ذاته أكدته المادة الثامنة التي نصت على ضرورة الاتفاق على إنشاء السدود وصيانتها من قبل الجهات التي يهمها الامر المباشر, ما عدا الحالات التي تحدث منها كارثة استثنائية[11].

سارع الحلفاء الى الحاق البروتكول بأخر مكمل له في 21 حزيران 1814, أوضحوا فيه غرضهم من ذلك الاجراء, مؤكدين أخذهم بالاعتبار مصالح كل من هولندا وبلجيكا, وذلك حتى يتمكنوا من ادماج البلدين ادماجاً على درجة من الكمال, وانهم بتقريرهم مصير بلجيكا كانوا مستندين على حق الفتح الذي لهم بعد هزيمة الجيوش الفرنسية, مؤكدين على امير اورنج ان يصادق على الاتحاد[12]. لكن ما جاء في البروتكول الملحق لم يكن سوى تبرير مسوف من قبل الحلفاء, فمن الواضح ان الغاية من عملية الدمج تلك لم تأخذ بعين الاعتبار مصلحة البلدين, فغاية الحلفاء كانت

السعي لتحجيم دور فرنسا وابعاد انظارها عن التوسع على حساب اوربا الغربية, وان كان ذلك التحجيم يتم بالاعتداء على حقوق دول اخرى واجبارها على قبول الواقع, والا كانت القوة هي الرد السريع.

هكذا تقرر مصير بلجيكا وتم دمج بلاد يقدر عدد سكانها بحوالي (3, 400,000) ثلاثة ملايين واربعمئة الف نسمة مع بلاد يقدر عدد سكانها بحوالي (2000,000) اثنان مليون نسمة, فعد ذلك امتهان وانتقاص من شخصيتهم وهم يؤلفون مجتمعاً اكبر من المجتمع الذي ادمجوا معه. وقد شكل الامر مصدر تذمر لبعض البلجيكيين, لاسيما وان الهولنديين كانوا ينظرون اليهم على انهم مواطنين من الدرجة الثانية, لكونهم في المدة التي كانت فيها هولندا تتمتع بأستقلالها لحوالي قرنين من الزمن, كانوا هم تحت حكم اسبانيا تارةً والنمسا تارةً اخرى, وفرنسا اخيراً[13].

كانت هناك أختلافات عميقة بين كلا المجتمعين على مختلف الاصعدة, فالبلجيكيين الذين لم تكن هناك لغة واحدة توحدهم, حيث كان يعيش في الشمال الفلمنك (Ftemmish) ولغتهم اقرب الى الهولندية, في حين عاش في الجنوب الوالون (Walloon) ولغتهم اقرب الى الفرنسية, لكن التجار الفلمنك كانوا يتكلمون اللغة الفرنسية للتعبير عن رفضهم للتسلط الهولندي. اما فيما يخص الجانب الديني فالهولنديين كانوا يدينون بالديانة الكلفنية (البروتستانتية) رغم وجود اقلية كاثوليكية بينهم, في الوقت الذي يدين البلجيكيين بالكاثوليكية, ويمقتون الدين البروتستانتي وروح التسامح الديني الهولندي[14]. من الواضح ان البلجيكيين كانوا يمقتون كل ما هو هولندي ورافضين لعملية الدمج التي حصلت دون أخذ موافقتهم او رأيهم على الاقل.

كان على الهولنديين ان يتعاملوا بايجابيه مع المجتمع الجديد, وعلى قدر من المساواة, لاسيما وان الوضع الاقتصادي لبلجيكا كان اوفر حظاً, فبلادهم كانت اغنى وارضها اخصب ومواردها المعدنية وفيرة, مما جعلهم يعيشون في رخاء اقتصادي, لاشتغالهم بالزراعة والصناعة في آنً واحد, في الوقت الذي كان فيه الهولنديين يعتمدون في تنمية اقتصادهم على الاتجار والملاحة, فأرضهم لم تكن غنية واغلب حاجاتهم الضرورية كانوا يستمدونها من الخارج[15].

حاول الملك وليم الاول منذ اللحظات الاولى للاندماج السير بالبلاد باتجاه يخدم هولندا, وبناءً على طلب التعديل على القانون الاساسي الذي نص عليه بروتكول الثمانية لعام 1814, انشئ لجنه ثنائية تتكون من اثنا عشر هولندي ومثلهم من البلجيكيين على ان يتمتعوا بدرجة كبيرة من الحنكة ويمثلون مختلف الاتجاهات والاراء السياسية[16].

دارت المناقشات الحامية بين اعضاء اللجنة, وجاءت توصياتها لتزيد من نفوذ الملك في النظام الجديد, إذ تقرر انشاء مجلس الطبقات (States General) او البرلمان والذي تقرر ان يتكون من مجلسين أحدهما يسمى الغرفة الاولى او المجلس الاول (First Chamber) وتتكون من ستين عضواً يعينون من قبل الملك وعضويتهم مدى الحياة, اما المجلس الاخر فيسمى بالمجلس او الغرفة الثانية (Second Chamber) وتتألف من مائة وعشرة اعضاء تنتخبهم مجالس الولايات, ومدة عضويتهم ثلاث سنوات, على ان يكون نصفهم من البلجيكيين[17].

أعترض البلجيكيين بشدة على ذلك التقسيم الذي يخدم مصالح الهولنديين على حسابهم, وطالبوا ان يكون التمثيل على اساس التمثيل النسبي لعدد السكان, في الوقت الذي اصر فيه الهولنديين على ما جاءت به المادة الثالثة من بروتكول الثمانية من ضرورة التمثيل المتساوي في المجاس النيابي, لكونه يصب في صالحهم, فجاءت الغلبة لهم وحسم الخلاف لصالحهم[18].

لم تكن مسألة التمثيل النيابي هي العقبة الوحيدة التي واجهت اعضاء اللجنة بل كانت مسألة المساواة بين العقائد الدينية أمام القانون, وذلك وفقاً للمادة الثانية من بروتكول الثمان, إذ عارض البلجيكيين ذلك الامر, معتمدين على تأييد الطبقات المتسلطة من الكاثوليك, لكن على مضض وتحت الضغط الكبير من قبل أعضاء اللجنة مرر ذلك المبدأ[19].

أنهت اللجنة أخيراً أعمالها, فأعلن الملك وليم الاول في 18 تموز 1815 أنتهاء أعمال اللجنة وان القانون الاساسي سيعرض على ممثلي الامة فضلاً عن مواد بروتكول الثمان, فجاءت موافقة مجلس الطبقات الهولندي على القانون الاساسي في 8 آب 1815, في حين رفض الممثلين البلجيكيين الذين كانوا قد اجتمعوا في بروكسل في 18 آب 1815 اقرار القانون بحوالي (126) صوت من الحاضرين, في الوقت الذي امتنع اخرين عن الحضور اصلاً, فما كان امام الملك وليم الاول الا ان عد الغائبين موافقين على القانون, واضاف اليهم عدد الرافضين عادً إياهم قد فقدوا أصواتهم بدعوى أن اقتراعهم جاء مناقضاً لقرارات مؤتمر لندن في المنعقد في 20 حزيران 1814 وبالتالي تم تمرير القانون وسط تذمر المجتمع البلجيكي[20].

لم ترق مساعِ وليم الاول للبلجيكيين, منذ الايام الاولى للاندماج لاسيما وانه سعى لتقوية ورعاية المصالح المادية للبلجيكيين فضلاً عن نشر التعليم, معتقداً أن هذين الامران كفيلان بكسب ود الشعب البلجيكي, فرغم الانتعاش المادي والطرق العديدة التي فتحت الافاق امام البلاد وعملت على تنمية موارد البلاد الطبيعية, مع انتعاش الصناعة وزيادة النشاط التجاري من خلال اعادة فتح ميناء أنتويرب (Antwerp)[21]. أذ عدوها غير كافية, لاسيما وانه كان يسير وفق سياسه قوامها ترجيح مصالح الهولنديين في نطاق الاتحاد والمحافظة على تلك المصالح وتأييدها[22].

زادت الخلافات السياسية والادارية بين كلا الطرفين, في الوقت الذي كان لزاماً على الحكومة السياسية العمل على تقوية أواصر الوحدة بين الطرفين, والقضاء على كل عوامل الاحتكاك والتصادم بغية النجاح في دمج المجتمعين اندماجاً كلياً بشتى الطرق التي تكفل الحد من الاحتكاكات مع مرور الزمن, ويغدوا بالتالي كل طرف مؤمناً ايماناً تاماً بالوحدة وضرورة استمرارها. لكن ما حصل كان عكس المتوقع فقد كانت مسألة المساواة السياسية في طليعة الاسباب التي اثارت جدلاً واسعاً بين الطرفين, في المجلس الثاني, التي كانت لها تبعات سلبية على الجانب البلجيكي, إذ أعتمدت الحكومة على تمرير العديد من القوانين بناءً على ذلك الامر, لاسيما وان عدد من البلجيكيين كانوا قد انظموا الى الجانب الهولندي في ارائهم وتوجهاتهم, حيث كان من السهل على الحكومة شراء الذمم لاستحصال موافقتهم في تمرير القوانين, وهذا ما حصل عام 1827 بالحصول على مصادقة البرلمان على قانون الميزانية العامة بأكثرية تتألف من (49) صوتاً هولندياً و (4) اصوات بلجيكية[23].

ومما زاد الوضع سوءً تغاضي هولندا عن نص المادة الثامنة والتسعون من القانون الاساسي, الذي أكد على ضرورة ان يكون هناك تبادل في مكان اجتماع مجلس الطبقات مرة في مدينة شمالية واخرى جنوبية, لكن ما حصل بقي حبراً على ورق, فقد أستمرت اجتماعات المجلس في المدن الهولندية حصراً[24].

وفيما يخص ما يسمى بتقوية اللسان الوطني, بادر الملك وليم الى اصدار قرار في عام 1819 جعل فيه اجادة اللغة الهولندية مؤهلا لازماً للالتحاق بالوظائف العامة[25]. فمن الواضح سعيه لمحو الثقافة البلجيكية التي كانت تقوم على اللغة الفرنسية في معظم المقاطعات دون مراعاة رغبة البلجيكيين في تغيير لغتهم, او تكليف نفسه محاولة اقناعهم بتقبل اللغة الهولندية كلغة وطنية للبلاد, بل

عمل على فرض الامر بالقوة مما زاد من عوامل التذمر من الحكومة السياسية, ولم يكتف بهذا القدر من القرارات التي زادت من الوضع سوءً بين الطرفين, فلم يكن حال الجانب التعليمي بالافضل, إذ اصدر في 11 آب 1825 قراراً حرم فيه تلقي التعليم في الجامعات الاجنبية, وان من يتجاهل القرار فسيعاقب بحرمانه من الالتحاق بالوظائف المدنية او الدينية, أذ كان ممانعاً لمسألة التحاق الكهنوتيين بالكليات اليسوعية في الخارج, مما دفع بالحزب الكنسي الى معارضة مثل هكذا اجراء داخل المجلس, الا ان معارضتهم تلك لم تغير من الواقع شيئاً, مع وقوف كثير من الاعضاء البلجيكيين الاحرار مع قرار الملك مما أدى في النهاية الى تقديم الكثير ممن تطرفوا في معارضتهم الى المحاكمة[26]. أعقب تلك القرارات قيامه بمساعي للتفاهم مع الفاتيكان بغية عقد كونكردات, وبالفعل عقد في حزيران 1827 نصت المادة الثالثة منه على ان يكون عدد الاسقفيات في الاراضي المنخفضة كلها ثمان بدلا من عددها الذي كان في بلجيكا وحدها خمس اسقفيات, بالمقابل وافق البابا على ان يكون للملك حق في الاعتراض على اي مرشح يملئ منصب الاسقف[27]. على ما يبدو امن الملك كان يخشى رجال الدين كثيرا, ومدى تأثيرهم على ابناء الطبقة العامة, في تأليبهم على الحكومة السياسية, لذلك حاول السعي للحد من نفوذهم من جهة واستمالة البابا الى جانبه من جهة اخرى.

سعت الحكومة السياسية الهولندية الى محاولة تكميم الافواه لمنع اي معارضه لها من الانتشار واخذ الحيز الكافي بين ابناء المجتمع, لذلك لم تنفذ المادة 227 من القانون الاساسي, والتي تكفل حرية الصحافة, بل على العكس أصدر الملك عدة قوانين كان الغرض منها منع المعارضين لسياسة الحكومة من الاشهار بارائهم, وكانت هناك عدة عقوبات لمثل هكذا قضايا منها فقد الحقوق المدنية والسجن لحوالي ست سنوات فضلاً عن الكي والتعذيب, ودفع غرامة مالية كبيرة على كل من يثبت عليه انه يعمل على اذاعة اخبار او معلومات تؤذي الدولة او تنشر الاضطراب فيها, وبناءً على تلك القوانين تم بالفعل محاكمة صحفي بلجيكي يدعى آبيه دي فير (Abbe De Foere) بدعوى انه نشر عدد من المقالات في الصحيفة البلجيكية سبكتاتور بيلج (Spectator Bleg) يحرض فيها الشعب ضد الحكومة[28]. وفقاً لتلك القوانين كان بأمكان اي شخص الادعاء على اخر, وان كان ذلك الادعاء غير صحيحاً ولاهداف شخصية, فالحكومة لم تكن تدقق كثيراً في صحة تلك الادعاءات بغية ارهاب المعارضين لسياستها, وبذلك يعد ذلك تصرفاً اهوجاً يزيد من كراهية وحقد المجتمع البلجيكي على الحومة والشعب الهولندي.

أخذ التذمر يزداد داخل بلجيكا, واخذت السياسة المتشددة للحكومة الهولندية تثير الشجون في نفس المواطن البلجيكي, فجاءت اولى الصيحات المطالبة بالاصلاح في تشرين الاول 1828, عندما قدمت عدد من الاقاليم مثل هينولت (Henault) وليج (Laege) ونامور (Nemours) عرائض لمطالبة الحكومة بألغاء الضرائب التي سبق واصدرتها الحكومة لانقاذ نفسها من الضائقة المالية التي كانت تعاني منها, فما كان من الحكومة والملك الا ان ثارت ثائرتهم, بدلاً من السعي لتدارس صحة ما جاء في تلك العرائض ومدى تأثر الشعب بالسياسة المالية للدولة, إذ بادر الملك الى القيام برحلة خلال شهري آيار وحزيران 1829 في عدد من المدن البلجيكية منددا بأصحاب العرائض, ومعلناً رفضه التام لمثل هكذا أعمال[29]. كان استهزاء الملك بأصحاب العرائض والقائه اللوم عليهم, يعد عملاً منافياً للحنكة, فبدلاً من تدارس الوضع, ووضع الحلول المناسبة للخروج من الازمات التي تمر بها البلاد, جاءت ردوده بعيدة عن الايجابية أخذةً بالوعيد والنذير, وذلك من شأنه زيادة حنق وكرة المجتمع البلجيكي لسياسته تلك.

في غضون ذلك عملت الصحافة البلجيكية على اثارة الرأي العام من خلال نشر العديد من المقالات الناقدة والتي تهجمت فيها على سياسة الحكومة, اما الحكومة السياسية من جانبها فقد قامت بأصدار قانون في 10 ايلول 1829 لكبح جماح الصحافة المتطرفة والحد من اسلوبها في اثارة الشارع, وقد تزامن ذلك مع موعد عرض الميزانية في دورها العشري, إذ أكد القانون الاساسي على ضرورة عرضها كل عشر سنوات, فتعالت الصيحات المنددة وعلا شعار " لا مال حتى يسبقه إزالة المظالم"[30]. فرفضت الميزانية بأكثرية (55) خمس وخمسون صوت ضد (52) اثنان وخمسون صوت, مما دفع الحكومة الى تقديم ميزانية جديدة لمدة عام واحد بدلاً من عشر[31].

حاول الملك الهولندي وليم الاول القيام ببعض المساعي الخجولة لتصحيح الوضع و التقليل من عوامل التذمر المتزايدة تجاه سياسته الغير موفقة من وجهة نظر البلجيكيين, أذ اخذت سلبيات الحكومة وقساوتها تتراكم في نفس المواطن البلجيكي مما جعلته يتحين الفرص لتصحيح الوضع, لذلك بادر في 11 تشرين الثاني 1829 الى السعي لاعادة النظر في بعض القرارات والتخفيف من حدتها بعدما لاحت له في الافق علامات الكرة والتذمر من شخصه وحكومته, لاسيما أبان زيارته لبعض المدن البلجيكية, كان في مقدمتها الغاء الضريبة التي سبق وفرضها عام 1821 وفقاً لما جاء في المادة السادسة من بروتكول الثمان الذي ينص على ضرورة مشاركة بلجيكا في تسديد الدين العام, إذ بناءً على ذلك كان على بلجيكا تحمل نصف دين هولندا الذي كان قد بلغ عام 1815 حوالي ملياري فلورين (الفلورين عمله هولندية), بينما كان دين بلجيكا لا يتعدى (23) الثلاثة والعشرين مليون[32]. لذلك اعلنت الحكومة عن اصدار ما يسمى بضريبة القمح المطحون والحيوان المذبوح لمواجهة الحجز المالي الذي تعاني منه, وكان العبئ الاكبر من تلك الضريبة يقع على كاهل البلجيكيين اكثر من الهولنديين, إذ كان يعرف عن البلجيكيين كثرة استخدامهم للخبز عكس الهولنديين الذين كانوا يعتمدون في تغذيتهم اكثر شيء على الخضراوت, وعلى الرغم من الرفض الصريح لتلك الضريبة من قبل الممثلين البلجيكيين في المجلس الا انه تم تمريرها بأغلبية (55) صوت كان من بينها صوتان بلجيكيان, أما الاقلية المعارضة فكانت تبلغ (51) صوتاً وجميعها بلجيكية[33]. وبعد ان حذفت ضريبة القمح المطحون فعندئذ صودق على الميزانية بالاجماع[34]. لكن مساعيه تلك جاءت متأخرة لاسترضاء المجتمع البلجيكي, وتجنب حالة التذمر التي أخذت بالتصاعد يوماً بعد يوم من مشاريع الحكومة وقوانينها التي كان جلها يصب في مصلحة الفرد الهولندي دون مراعاة لمصلحة ورغبات اشقائهم البلجيكيين[35].

استشاط الملك غضباً لتراكم الاحداث الاخيرة وتصاعد الرفض البلجيكي لقرارات الحكومة والمساعي الخجولة من قبلها في اواخر عام 1829 لتصحيح بعض اخطائها تجاههم, فسارع الى اصدار مرسوماً ملكياً في 8 كانون الثاني 1830 حرم فيه ست نواب, ممن اقترعوا مع الاكثرية الرافضة لمشروع الميزانية العشرية, من وظائفهم ومرتباتهم. فألقى مثل هكذا تصرف بضلالة على واقع الاحداث في الشارع البلجيكي, وزادت الحملات الصحفية ضد الملك وحكومته, لاسيما من قبل بعض المحامين الشبان امثال لويس دي بوتر (Louis De Potter) الذي اخذ يعمل على اثارة مشاعر الكراهية والاشمئزاز من اجراءات الحكومة ويهيج الرأي العام ضدها مما دفع بالحكومة الى محاكمة واصدار حكم السجن ضدة, لكن ذلك لم يمنعه من الكتابة وهو داخل السجن[36].

زادت اجراءات الحكومة تلك من غضب الشارع البلجيكي, ودفعتهم للالتفاف حول ذلك الشخص اكثر فأكثر, والمواظبة على قراءة كتاباته التي جسد خلالها وضع المجتمع البلجيكي الرافض لسياسة

الحكومة, إذ كانت تلك الكتابات بمثابة المرآة التي عكست الواقع المر وكل ما يشعر به الفرد من إهانة وغبن لحقوقه أمام قرينه الهولندي, الذي لم يزدد عليه شيئاً سوى أن الوضع الدولي قد جعل من بلجيكا محط اهتمام, لجعلها دولة حاجزة بوجه التوسع الفرنسي المحتمل, فبالتالي تم دمجها الاقليمي مع دولة اخرى.

توالت الاحداث داخل البلاد وزاد الاستياء العام من سياسة الملك, لاسيما خلال شهر نيسان من عام 1830 مع بداية حملة شرعت بها سبع عشر صحيفة معارضة بهدف جمع تبرعات للاعضاء الست الذين حرمتهم الحكومة من مرتباتهم ووظائفهم, فجاء رد الحكومة في إتجاهين الاول الحكم على اصحاب تلك الصحف بالسجن لمدة ثمان سنوات وعلى رأسهم تيليمان (Thielemans) رئيس تحرير صحيفة لو بليج(Le Plage), اما الاتجاه الاخر فتمثل بانشاء صحيفة ناطقة بأسمها, تذود عن سياستها ضد الحملات الصحفية الهوجاء من قبل صحف المعارضة, فأنشأت في بروكسل صحيفة لو ناشونال (La National) برئاسة ليبرى بايانو (Libri Begnano), الشخصية ذات الاصول الايطالية والاكثر دهاءً وجداً, أذ كان تعيين بايانو سوء تقدير من الحكومة السياسية, فلم يستطع استقراء الاحداث السياسية بشكل سليم يهيئه لاتخاذ القرار المناسب, فهكذا شخصية زادت من الوضع سوءً بدلاً من تخفيف وطأة الاحداث وتجميل صورة الحكومة في اعين البلجيكيين, إذ زاد النار تأججاً من خلال المقالات التي كان يكتبها على صفحات لو ناشونال[37].

رغم جل التطورات السابقة الا انه لم يكن في نية البلجيكيين في بادئ الامر الثورة على الحكومة السياسية, انما محاولة الضغط على الحكومة لاجراء اصلاحات في الواقع البلجيكي الذي عانى من الضغوط والاهانة, فجميع الدلائل كانت تشير الى ان الاستهجان الذي حمله المجتمع البلجيكي لم يكن يصل نحو ترك الشعور بالولاء تجاه الاسرة المالكة الذي ما زال قوياً, فبالرغم من الخلافات الجوهرية بين الجانبين, لكن بلجيكا أستطاعت ان تخطو خطوات واسعة في سبيل حياة يغشاها التقدم المادي, إذ تقدمت بها طرق المواصلات البرية والبحرية, وشقت فيها قنوات جديدة, وتقدم استغلال الموارد المعدنية, فضلاً عن انتشار مصانع الصوف والقطن والحديد وغيرها من الاجراءات, سواء على الصعيد المادي او العلمي[38]. فالشعب كان يقدر المكاسب التي حصل عليها منذ مرحلة الاندماج, ومدى الازدهار التجاري والاقتصادي الذي حصلوا عليه, وانتشار الرخاء في الولايات الجنوبية.

اندلاع الثورة عام 1830:-

ما بين مرحلة الاخذ والرد ما بين الحكومة والمعارضة البلجيكية وتوالي الاحداث على الصعيد الداخلي, برز للعيان حدث خارجي القى بضلالة على الساحة الاوربية تمثل بثورة تموز 1830 في فرنسا[39]. فما ان وصلت أنباء الثورة الى مسامع البلجيكيين حتى اهتاجت الخواطر في بروكسل وحفزتهم للمطالبة بتحسين اوضاعهم العامة[40].

تزامن وصول انباء ثورة تموز الفرنسية مع الاحتفالات داخل المدن البلجيكية بمعرض الصناعات الوطنية, الذي تقرر ان ينتهي بعرض للالعاب النارية يوم 23 آب 1830 يعقبه بيوم واحد ايقاد الزينات احتفاءً بميلاد الملك التاسع والخمسين[41]. لكن ذلك لم يمنع من انتشار انباء حول احتمال قيام هياج ثوري في البلاد للضغط على الملك للقيام بجملة من الاصلاحات, لكن الحكومة السياسية لم تعر اي اهتمام لتلك الانباء والتأكد من صحتها واتخاذ التدابير اللازمة لمنع قيام الثورة وانتشارها, وقد يكون ذلك لعدم توقع الملك قيام الشعب بثورة ضده, لاسيما وانه لم تكن هناك سابقة تدل على ذلك,

فجل مطاليب ممثلي المجتمع البلجيكي تصب في اجراء اصلاحات في الوضع العام للبلجيكيين ومساواتهم مع اقرانهم من الهولنديين وعدم التمييز في التعامل معهم[42].

سلبية الحكومة في التعامل مع الوضع بالصورة الصحيحة, تزامن مع موافقتها بالسماح لعرض مسرحي تحت عنوان خرساء بورتيتشي (La Muette De Portici) تاليف دانيل فرانسوا اوبير (Auber Daniel-Franeois) على مسرح لامونيه (Lamonnaie) في بروكسل يوم 24 آب 1830, التي سبق ورفض عرضها لانها تعالج موضوعاً ثورياً للغاية يتعلق بثورة نابولي بقيادة مسانيللو (Massaniello) ضد الحكم الاسباني في عام 1647, التي ورد في احدى فقراتها نص عبارة جاء فيها **" العبد لا يعرف الخطر, بل يعرف ان الموت هو افضل من الحياة في السلاسل"**[43]. كان لمشاهدها الثورية اكبر الاثر في الهاب المشاعر واثارة النفوس عما كان يعتلج في الصدور, وعلت الاصوات المنددة بالحكم الهولندي والهتاف بحياة دي بوتر والمطالبة بسقوط فان مانين, وسرعان ما انتقلت تلك الاصوات خارج جدران المسرح لتضج بها شوارع المدينة, لينتج عنها التحامات دموية بين الثوار والجنود, بعد ان اقتحم الثوار مبنى جريدة لوناشونال واحراقها مع بعض دور المسؤولين مثل دور الحاكم الاقليمي ومدير الشرطة وعدد من كبار الموظفين[44].

وهكذا اندلعت الثورة يوم 25 آب, متخذةً الصبغة الوطنية القومية, فرفعت راية برابانت (العلم الاسود والاصفر والاحمر) على مبنى البلدية بدل العلم الملكي, بعد ان عجزت الشرطة من اعادة الامن الى نصابة في شوارع بروكسل, الذي امتد الى المدن القريبة, اعقبة بيومين اجتماع بعض الاعيان البلجيكيين الاجتماع في مجلس البلدية بغية تشكيل وفد من خمسة اعضاء للتوجه للملك حاملين معهم عريضة يلتمسون بها ان يأخذ بعين الاعتبار اسباب شكواهم من المظالم التي اثقلت كاهلهم, والعمل على اقالة وزير العدل فان مانين سيء السمعة[45]. وفي ذلك دليل واضح على عدم رغبة الشعب البلجيكي بالنهاء حكم الملك الهولندي عليهم, وانهم ما زالوا يكنون له الولاء, وان ما كانوا يبغونه الوصول الى شيء من المساواة مع المجتمع الهولندي.

لكن كعادته لم يلتفت الملك وليم الاول لمطاليب العامة التي حملها ممثليهم, فرفض طرد وزير العدل فان مانين, مكتفياً بأرسال ولي عهدة أمير اورنج الى بروكسل للقضاء على الاضطرابات, دون تخويله بأية صلاحيات تؤهله لتهدئة الاوضاع هناك, فوصل الاخير برفقة اخية فردريك (Frederick) الى ميناء انتويرب في 29 أب 1830, واكملا سفرهما الى مدينة فيلفورد (Villvorde) يوم 31 آب 1830, حيث كانت تعسكر فيها قوة عسكرية تسلم زمام قيادتها الامير فردريك, اما ولي العهد فأكمل مسيرته متوجهاً الى بروكسل, دون ان ترافقه اية قوات عسكرية[46]. وذلك بناءً على طلب الوفد البلجيكي الذي التقى بالامير خارج بروكسيل, مؤكدين له رفض الثوار السماح للامير بدخول المدينة مصحوباً بجنوده[47]. من الواضح ان ولي العهد لم تكن لديه رغبة بأثارة حفيظة اهل بروكسل وزيادة استهجانهم, بل السعي لحل الازمة الراهنة بالطرق السلمية, لاعادة الاستقرار للبلاد.

لم يحظِ الامير بأي ترحيب عند وصولة بروكسل, بل تعالت الاصوات المنددة بحكم الهولنديين والداعية الى سقوط رمز طغيانهم فان مانين, الذي كان يتبع سياسة الشدة والحزم وفرض قيود صارمة على الصحافة, محاولةً منه لخنق حالة السخط والتذمر لديهم, فقد عمل في مطلع شهر آب على أصدار امر بالقاء القبض على الصحفي دي بوتر بتهمة الاساءة والتشهير بالحكومة في احدى مقالاته, إذ كانت المقالات احدى الوسائل التي كان من خلالها المثقفين يوضحون رأيهم بسياسة الحكومة,

وينبهون العامة الى سوء الوضع العام, وبالفعل أدين وحكم عليه بالسجن لثمانية عشر شهراً مع دفع غرامة مالية كبيرة[48]. لم تتمكن جهود الامير من أعادة الوضع الى سالف عهدة, وفشلت مهمته التي استغرقت ثلاثة ايام, في اقناع البلجيكيين بترك الثورة والركون الى حالة الهدوء مرة اخرى, بالرغم من العهود التي قطعها للثوار بحصولهم على العفو التام في حال تراجعهم, والسعي للتباحث مع الملك حيال مطاليبهم[49]. فمن الواضح ان الامير لم يجلب معه اية حلول تأخذ على عاتقها حل الازمة الراهنة بما يتفق وطموح الثوار.

حاول الامير من جانبه عند عودته اقناع الملك بضرورة تقديم بعض التنازلات والانصياع لبعض مطاليب الثوار, كونه التمس عدم إمكانية تراجعهم عن مطاليبهم ومدى خطورة الوضع في بروكسل, لكن كعادته رفض الملك الاستجابة لاية مطالب وان كانت بسيطة[50]. وهذا هو ديدن ملوك اوربا يرفضون التنازل عن سياستهم واعطاء فسحه من الحرية لشعوبهم, وان كانت سياستهم تنم عن الظلم والقسوة.

امام استمرار تأزم الوضع داخل بروكسل, ورفض الثوار التراجع عن مطالبهم, واعلانهم عن كونهم مستعدين وقادرين على وضع تهديداتهم حيز التنفيذ, بادر الملك لمحاولة تهدئة الوضع قليلاً وإظهار حُسن النية, لذلك قام بالتضحية بوزير عدله مانين بناءً على الالتماس الذي سبق وتقدم به اعيان بلجيكا, فجاءت الاقالة في 3 ايلول 1830, مع تحديد موعد 13 ايلول لدعوة مجلس الطبقات للانعقاد في دورة غير اعتيادية, للتباحث حول المطاليب التي قدمها البلجيكيين في عرائضهم[51]. لكن كعادتها جاءت اجراءاته في وقت متأخر, بعد ان اصر الثوار على الاستمرار بالثورة حتى تحقيق الانفصال التام عن هولندا.

لم تقنع تلك الاجراءات الخجولة الثوار, مما دفعهم الى تشكيل قوة مؤلفة من حوالي (400000) اربعمئة الف مقاتل بزعامة شخص يدعى شارل روجيه (Charles Rogier) من اهالي مدينة لييج, بالهجوم على مبنى البلدية والاستيلاء عليه وذلك في 20 ايلول من العام نفسه, في الوقت الذي لم تتمكن فيه القوات الهولندية المتواجدة هناك من القضاء على الثوار, لشدة مقاومتهم وازدياد اعداد المتطوعين الى صفوفهم, مع اتباعهم سياسة حرب المتاريس لعرقلة الجنود, فاستمر القتال بين الطرفين سجالاً, الى ان اضطر الامير فردريك قائد القوة الهولندية من الانسحاب بعد ثلاثة ايام خسر خلالها حوالي (250)مئتان وخمسون جندياً[52].

عززت تلك الانتصارات من عزيمة الثوار ودفعتهم يوم 27 ايلول الى الاعلان عن تشكيل حكومة مؤقته تتألف من جاندبيان (Jandibian), فان دي وير (Van De Ware), دهوجفررست (Dehoogvorst) , فيلكس دي ميرود (Felix De Meroud), روجيه[53]. التي اعلنت بدورها عن الدعوة لانعقاد مؤتمر وطني, معلنين فيه استغلال الولايات البلجيكية عن هولندا, وذلك في 18 تشرين الثاني 1830, اعقبه بأربعة ايام الاعلان عن دستور الدولة الجديدة الذي تقرر ان يكون نظامها ملكي مقيد بدستور, على شاكلة النظام البريطاني, اي ان تكون السلطة العليا للامة, هذا وقد اكد الدستور على ان تكون الوزارة مسؤولة امام البرلمان, اما السلطة التشريعية فيقتسمها الملك ومجلسا النواب والشيوخ, وقد جُعل الانتخاب لهذين المجلسين انتخاباً مباشراً لمن يدفع (20) فلورينا من الضرائب على الاقل, وجعل مدة المجلس اربع سنوات في حين تكون مدة المجلس الثاني ثمان سنوات, ولا ينتخب له الا من دفع (2000) الفين فلورينياً, هذا وقد ضمن الدستور للشعب حرية العبادة والتعلم, كما ضمن حرية الصحافة والخطابة والاجتماع[54].

شغلت الثورة في بلجيكا الرأيين العام والسياسي الاوربي, إذ اصبح الوضع هناك محط اهتمام الجميع, لما تتمتع به بلجيكا من اهمية جغرافية, فضلاً عن كون الوضع الذي عاشته بلجيكا في ظل الاتحاد هو في الاساس ناتج عن تدخل تلك الدول, فكانت وجهات النظر مختلفة حول مسألة التدخل لحل الازمة التي غدت منذ اعلان البلجيكيين عن استقلالهم, والرفض الهولندي بالمقابل حدثاً دولياً[55]. لينتهي الامر بأستقلال بلجيكا بدعم ومساندة الدول الاوربية الكبرى المجتمعة في لندن, وضمان تلك الدول لذلك الاستقلال وحيادها, لتشكيل دولة حاجزة[56].

نتائج الثورة البلجيكية لعام 1830:-

انتهت الثورة البلجيكية التي شغلت الرأيين الاوربي والمحلي بتحقيق الانفصال التام لدولتهم وحيادها, وان كان بدعم وتدخل دول اوربا الكبرى, لكن في النهاية حسم الوضع لصالحهم, مع بعض التحفظات على بعض النقاط التي فرضتها الدول الاوربية عليهم في المؤتمرات التي عقدت لغرض حسم المسألة, لكن المهم انه تم في النهاية الانفصال النهائي عن هولندا واعلان استقلال دولتهم وحيادها التام, مع تعهد دولي بحماية ذلك الانفصال والحياد.

كان على بلجيكا عقب الاستقلال, وحسم الوضع لصالحهم الالتفات الى تنظيم الوضع الداخلي للبلاد, بأعتبارها دولة حديثة العهد, لكن رغم ذلك كان هناك حالة من الصراع الحزبي بين الاحرار والكاثوليك, والتنازع على السلطة, فمحور الصراع دار حول مسائل عدة منها التعليم واللغات وقواعد الانتخاب, إذ نجح الكاثوليك في جعل التعليم الديني اجبارياً في المدارس الابتدائية, مع التأكيد على ان اللغة الفلمنكية لغة رسمية للبلاد, هذا مع جعل الانتخاب قائماً على قاعدة الاقتراع العام[57].

بعد تأكيد الاستقلال واعتراف الملك الهولندي رسمياً بذلك الاستقلال, شهد الجانب الاقتصادي البلجيكي تطوراً ملحوظاً, فامتدت خطوط سكك الحديد بشكل واسع مما سهل حركة التجارة الداخلية وانتعاشها[58].

الخاتمة:-

- كانت عملية ضم بلجيكا الى دولة هولندا عام 1815 من بديهيات السياسة الدولية انذاك, بحجة الحفاظ على سياسة التوازن الدولي في القارة الاوربية.
- لم يراعي الملك الهولندي (وليم الاول) التاريخ الحضاري والثقافي ولا حتى عدد السكان في سياسته تجاه البلجيكيين, فقد عد البلجيكيين على الدوام في المرتبة الثانية بعد الهولنديين, مما اثار الاستياء في نفوس البلجيكيين على الدوام.
- استخدمت الحكومة الهولندية شتى صنوف القسوة والضغط على المجتمع البلجيكي لمنع اي محاولة للرفض او الاعتراض على سياسة الحكومة, متجنباً بذلك العديد من مواد الدستور التي سبق وان اعطاه لهم الملك الهولندي, التي في مقدمتها قانون حرية الصحافة.
- لعبت الصحافة دوراً هاماً في إثارة الرأي العام حول سياسه الحكومة, وتحريكهم ضدها, مما دفع بالاخيرة الى استخدام الشدة للحد من تحركاتها.
- تعنت الملك الهولندي وعدم استجابته للمطالب المتعددة من قبل البلجيكيين لاصلاح الوضع العام, هو من دفع بالامور الى التطور والوصول لحد الثورة, التي لم يتوقع احد نجاها.

- كان للتدخل الدولي دور كبير في حسم الامور في النهاية لصالح الشعب البلجيكي, ويأتي في مقدمتها المخاوف والرفض البريطاني من الانفراد الفرنسي في التدخل لحسم المسألة, وما سيخلفه ذلك التدخل على الوضع الدولي العام.
- حظيت بلجيكا في النهاية على استقلالها التام والنهائي عن الدولة الهولندية بضمانه دولية للحفاظ على ذلك الاستقلال لما فيه خدمة للتوازن الدولي, وسياسة السلم والامن العاميين في القارة.

الهوامش:-

[1] - مؤتمر فيينا:- هو المؤتمر الذي عقدته دول اوربا بعد هزيمة فرنسا النابليونية في اعاده لرسم خريطة اوربا بعد ان غير معالمها نابليون بونابرت في حروبه التي خاضها طيلة سني حكمه لفرنسا. للمزيد من التفاصيل ينظر:- قاسم, محمد وحسن حسني, تاريخ اوربا القرن التاسع عشر من الثورة الفرنسية الى نهاية الحرب العظمى, القاهرة, 1929, ص103.

[2] - مملكة الاراضي المنخفضة:- وتشمل هولندا وبلجيكا, وكانت من املاك أسرة برغنديا التي آلت بحكم الوراثة في القرن السادس عشر الى إسبانيا, التي لم تعترف بذلك الاستقلال الا في صلح وستفاليا عام (1648). أما بلجيكا وهي الجزء الجنوبي الغربي من الاراضي المنخفضة فقد بقيت في حوزة اسبانيا الى ان انتقلت وصايتها الى النمسا في صلح بوترخت عام (1714), الذي انهى حرب الوراثة الاسبانية, لهذا عرف ذلك القسم الجنوبي بأسم الاراضي المنخفضة النمساوية وبقيت املاك نمساوية حتى قيام حروب الثورة الفرنسية ونابليون الذي ضم بلجيكا وهولندا لحكمه, لكن هولندا ثارت واستقلت عام 1813 تحت حكم امير اورنج (Prince Orange) الى ان جاء مؤتمر فيينا وقرر أنشاء دوله حاجزة قويه امام التوسع الفرنسي المحتمل بأتجاه اوربا. للمزيد من التفاصيل ينظر:- الاسكندري, عمر, تاريخ اوربا الحديثة حضارتها واثارها, ج2, القاهرة, 1922, ص84.

[3]- Bullock, William , Oxford History of Modern New York, 1996, p. 671.

[4] - Reference Library of Diplomatic Document, Treaty of Paris in 30th May 1814, Washinton, 1995-2004.

[5] - بالمر, الان, موسوعة تاريخ اوربا الحديث (1789-1945), ج2, تعريب سوسن فيصل ويوسف محمد امين, بغداد, 1992,ص136.

[6] - شكري, محمد فؤاد, الصراع على البرجوازية والاقطاع 1789-1848, مج3, القاهرة, 2008, ص9.

[7] - الخفاجي, نرجس كريم خضير, لويس فيليب (1773-1850) سياسته الداخلية والخارجية, اطروحة دكتوراة غير منشورة, جامعة ذي قار/كلية الاداب, 2016, ص115.

[8]- Gordon, Pryse L., Belgiun and Holland with A Sketch of the Revolution in the Year 1830, vol. II, London, N.D., p. 121.

[9] - Herb, Reich, Numberpedia :Every thing you Ever wanted to Know (And a few Things you Didn't About Numbers), New York, 2011, p. 219;
شكري, المصدر السابق, ص9.

[10] - Annual Register (or A view of The History Politics), London, 1838, p. 318.

[11] - Ibid, p. 319.

[12] - Reich, Herb, Numberpedia: Everything you Ever Wanted to Know, London, 2011, p.219;

خاطر, نصري ذياب, تاريخ اوربا الحديث, الاردن, 2011, ص102.

[13] - Muller, William, Political History of Recent Time 1816-1875, New York, 1882, p. 112; قاسم, المصدر السابق, ص104

[14] - فيشر, ه.أ.ل., تاريخ اوربا في العصر الحديث (1789-1950), تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع, القاهرة, 1985, ص143;

Bechtel, Edwin Det., Freedom of the Press and Uassociation Mensuelle Philiponversus Louis- Philippe, New York, 1952, p. 26.

[15] - Henningsen, C. F., Scenes From The Belgian, London, 1832, p. 65.

[16] - شكري, المصدر السابق, ص13.

[17] - قاسم, المصدر السابق, ص104.

[18] - شكري, المصدر السابق, ص15.

[19] - حاطوم, نور الدين, تاريخ الحركات القومية في اوربا, دمشق, 1969, ص77.

[20] - شكري, المصدر السابق, ص16.

[21] - ميناء انتويرب:- يعد من أهم موانئ البلاد, والذي يعد من بدورة أحد اهم موانئ العالم, وهو جزء من مدينة انتويرب كبرى المدن البلجيكية, ويعد الميناء عصب الحياة الاقتصادية للبلاد. للمزيد من التفاصيل ينظر:-

The New Encyclopedia Britannica, London, 2003.

[22] - خاطر, المصدر السابق, ص103.

[23] - Wgite, Charles, The Belgic History, Vol. II, London, 1835, p. 20.

[24] - Henningsen, op. cit., p. 69.

[25] - الاسكندري, المصدر السابق, ص85;

Muller, op. cit., p. 113.

[26] - شكري, المصدر السابق, ص24.

[27] - حاطوم, المصدر السابق, ص83.

[28] - المصدر نفسه.

[29] - Muller, op. cit., p. 113.

[30] - مقتبس من: شكري, المصدر السابق, ص30.

[31] - المصدر نفسه.

[32] - Muller, op. cit., p. 113;

شكري, المصدر السابق, ص25.

[33] - فيشر, المصدر السابق, ص144.

[34] - عصمت, زينب, تاريخ اوربا الحديث في القرن التاسع عشر, القاهرة, د.ت, ص240.

[35] - Wgite, op.cit., p. 21.

[36] - Ibid.

37- شكري, المصدر السابق, ص33.

[38] - عصمت, المصدر السابق, ص240;

Clare, Israel Smith , The Centennial Universal History(Clear and Concise History of All Nations), New York, 1876, p. 363.

[39] - كانت هناك عدة اسباب ادت الى نشوب ثورة عام 1830 في فرنسا, التي انهت حكم آل بوربون في فرنسا ليتولى الحكم أحد افراد أسرة آل اورليان, تمثل بشخص لويس فيليب الذي لقب بالملك المواطن, وقد تقرر ان يكون شكل الحكم ملكي مقيد بدستور, وقد عمل على تقريب فئة البرجوازية منه مما افقده تأييد باقي الطبقات, وانتهى الحال به بأنهيار حكمة على اثر ثورة عام 1848. للمزيد من التفاصيل ينظر:-

Belloc, Hiliaire, The French Revolutian, London, 20ll.

[40] - عصمت, المصدر السابق, ص240.

[41]- Bullock, op. cit., p. 672.

[42] - Cobbett, William, Eleven Lectures on The French And Belgian Revolutions, London, 1975, p. 92.

[43] - مقتبس من: خاطر, المصدر السابق, ص104.

[44]- Henningsen, op. cit., p. 70.

[45] - Muller, op. cit., p. 114; Clare, op. cit., p. 363.

[46] - Henningsen, op. cit., p. 71.

[47] - Muller, op. cit., p. 115.

[48] - Gordon, op. cit., p. 128.

[49] - I bid.

[50] - عصمت, المصدر السابق, ص245.

[51] - Muller, op. cit., p. 115.

[52] - Henningsen, op. cit., p. 79;

خاطر, المصدر السابق, ص105.

[53] - حاطوم, المصدر السابق, ص90.

[54]- History of Belgium: Primary Documents, Belgian National Constitution, Editor Fred Stevens, Catholic University of Leuven-Belgian.

[55] ـ لكل دولة كانت لها وجهة نظرها الخاصة بالثورة, فروسيا والنمسا كانتا منشغلتين بالقضاء على الثورة البولندية لعام 1830ومراقبة الوضع في ايطاليا, مما منع بالتالي بروسيا من التدخل منفردة لصالح هولندا, اما بريطانيا وفرنسا فكانت وجهتي نظرهما متقاربتين حول الصراع البلجيكي الهولندي, إذ اسفر ذلك التقارب عن التوقيع بادئ الامر على بروتكول في 20 كانون الثاني1830 , القاضي بموافقة الدول الاوربية الخمس المجتمعة في لندن على مبدأ انحلال مملكة الاراضي المنخفضة نهائياً, واستقلال بلجيكا, مع دعوة الاخيرة الى ارسال مبعوثيها الى لندن لايجاد تسوية للمشكلة وفقاً للمعاهدات الدولية. اعقبها توقيع بروتكول اخر في 20 كانون الثاني 1831وضح فيه خط الحدود بين الدولتين المنفصلتين, مع ضمان الدول الاوربية الكبرى لاستقلال وحياد بلجيكا, ومع تباين وجهتي النظر البلجيكية الهولندية حيال البروتكولين, الا انه تم في النهاية الاستقلال لبلجيكا تحت حكم الامير ليوبولد امير ساكس كوبرج (Leopold Saxe Cobeurg), بترحيب دولي كبير حيال تلك الشخصية, في الوقت الذي عارض فيها الهولنديين مسألة الانفصال, مع رفضهم التوقيع عليه, واستمرت حالة الاخذ والرد تلك منذ اعلان الاستقلال بدعم الدول الكبرى عام 1830 حتى عام 1839, معارضين للانفصال الى ان انتهى بهم الامر بالخضوع لوجهة نظر الدول المجتمعة في لندن والاعتراف الرسمي بأنحلال الاتحاد مع بلجيكا, مع ضمان حياد الاخيرة, وبذلك اصبحت المعاهدة الاخيرة الموقعة في 19 نيسان 1839 بمثابة الوثيقة التي يستند عليها الوضع في بلجيكا في السنوات اللاحقة. للمزيد من التفاصيل ينظر:- الخفاجي, المصدر السابق, ص110-133.

[56] - Wbester, Charless, The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841 (Britain The Liberal Movement and The Estern Question), Vol. I, London, 1951, p. 102.

[57] - Schroeder, Paul W., The Transformation of European Politics 1763-1848, Oxford, 1994, p. 716;

قاسم, المصدر السابق, ص107.

[58] - Schroeder, op. cit., p. 717.

المصادر:-

الكتب الوثائقية:-

1. Annual Register (or A view of The History Politics), London, 1838.
2. History of Belgium: Primary Documents, Belgian National Constitution, Editor Fred Stevens, Catholic University of Leuven-Belgian.
3. Reference Library of Diplomatic Document, Treaty of Paris in 30th May 1814, Washinton, 1995-2004.

الكتب الاجنبية:-

1. Bechtel, Edwin Det., Freedom of the Press and Uassociation Mensuelle Philiponversus Louis- Philippe, New York, 1952.
2. Belloc, Hiliaire, The French Revolutian, London, 20ll.
3. Bullock, William , Oxford History of Modern New York, 1996.
4. Clare, Israel Smith , The Centennial Universal History(Clear and Concise History of All Nations), New York, 1876. Cobbett, William, Eleven Lectures on The French And Belgian Revolutions, London, 1975.
5. Henningsen, C. F., Scenes From The Belgian, London.
6. Gordon, Pryse L., Belgiun and Holland with A Sketch of the Revolution in the Year 1830, vol. II, London, N.D.
7. Muller, William, Political History of Recent Time 1816-1875, New York, 1882. Schroeder, Paul W., The Transformation of European Politics 1763-1848, Oxford, 1994.
8. [58] - Reich, Herb, Numberpedia: Everything you Ever Wanted to Know, London, 2011, p.219.
9. Wbester, Charless, The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841 (Britain The Liberal Movement and The Estern Question), Vol. I, London, 1951.
10. Wgite, Charles, The Belgic History, Vol. II, London, 1835.

الكتب العربية والمعربة:-

1. الاسكندري, عمر, تاريخ اوربا الحديثة حضارتها واثارها, ج2, القاهرة, 1922.
2. شكري, محمد فؤاد, الصراع على البرجوازية والاقطاع 1789-1848, مج3, القاهرة, 2008.
3. خاطر, نصري ذياب, تاريخ اوربا الحديث, الاردن, 2011.
4. حاطوم, نور الدين, تاريخ الحركات القومية في اوربا, دمشق, 1969.
5. عصمت, زينب, تاريخ اوربا الحديث في القرن التاسع عشر, القاهرة, د.ت.
6. فيشر, ه.أ.ل., تاريخ اوربا في العصر الحديث (1789-1950), تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع, القاهرة, 1985.
7. قاسم, محمد وحسن حسني, تاريخ اوربا القرن التاسع عشر من الثورة الفرنسية الى نهاية الحرب العظمى, القاهرة, 1929.

الموسوعات المعربة:-

1. بالمر, الان, موسوعة تاريخ اوربا الحديث (1789-1945), ج2, تعريب سوسن فيصل ويوسف محمد امين, بغداد, 1992.

الموسوعات الاجنبية:-

1. The New Encyclopedia Britannica, London, 2003.

الاطاريح الجامعية:-

1. الخفاجي, نرجس كريم خضير, لويس فيليب (1773-1850) سياسته الداخلية والخارجية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة ذي قار/ كلية الاداب, 2016.